

بسبب الضغوطات البيعية وافتقار المحفزات المساندة

البورصة تغلق على انخفاض «طفيف»

من الشركة الكويتية للمساخ
 المتعلق بتوصية مجلس الإدارة
 بالانسحاب الاختياري من السوق
 لعدم مقيرتها على رفع رأس المال
 للحد الأدنى المطلوب من 3.105
 إلى 10 ملايين دينار كويتي للبقاء
 ضمن الشركات المدرجة.
 وبصفة عامة فقد شهدت
 مجريات حركة الأداء العام
 للبورصة نشاطا إذ شهدت 30
 شركة ارتفاعا في حين انخفضت
 39 شركة من أصل 104 شركات
 تمت المتاجرة بها.
 وبالنظر إلى إجمالي حركة
 مكونات مؤشر أسهم (كويت 15)
 فقد استحوذت على نحو 7 ملايين
 سهم بقيمة نقدية فاقت الـ 5
 ملايين دينار تمت عبر 234 صفقة
 نقدية ليخرج المؤشر من تعاملات
 الجلسة عند مستوى 807,7
 نقطة.

والنهي المؤشر السعري
 للبورصة تعاملات أمس منخفضا
 7,8 نقطة ليلعب مستوى 5311
 نقطة وليحقق قيمة نقدية بلغت
 نحو 7,10 مليون دينار من خلال
 تداول 33,5 مليون سهم تمت عبر
 1009 صفقة نقدية.



التراجعات طالت معظم القطاعات المدرجة

المديونية المستحقة لها علاوة
 على الفصاح (المحدد) بخصوص
 التصنيف الائتماني.
 وكان لافتا لشغل بعض
 المتعاملين بالفصاح الصادر

للمعاملين في الدخول بأوامر
 الشراء أو البيع لأسما أفصاح
 شركة (الاستثمارات الوطنية)
 بقيام شركة (مشتات) للمشاريع
 العقارية بسداد نقدي لجزء من

وسط عودة القيمة المتداولة إلى
 مستوياتها المادية لتراوح مكانها
 الحدود.
 وكان لأخبار العديد من الشركات
 تأثيرات متفاوتة في اتخاذ قرارات

اتتت البورصة تعاملات أمس
 الأحد على انخفاض طفيف بسبب
 الضغوطات البيعية وافتقار
 المحفزات المساندة لأسما الغياب
 شبه المتعمد من جانب كبار صناع
 السوق فضلا عن ترقب بعض
 المتعاملين لانقاصات الشركات
 المالية.

وكان واضحا التراجعات التي
 طالت معظم القطاعات المدرجة
 وسط عمليات بيعية على العديد
 من الأسهم لأسما متدنية القيمة
 التي لا تتجاوز الـ 50 فلسا فضلا
 عن ارتفاع وتيرة المضاربات رغم
 الطلبات التي طالت أسهم شركات
 (الوطني) و(بيتك) وغيرها من
 مكونات أسهم (كويت 15).

وعلى الرغم من التراجع الـ
 ان أسهم مجموعة الاستثمارات
 الوطنية بقيادة أسهم (الريكانا)
 وكثير من الأسهم التشغيلية في
 القطاعات الخدماتية ساهمت
 في استقرار بعض المستويات
 السعري للشركات التي كانت
 تحت بؤرة اهتمامات بعض
 المتعاملين.

وشهدت الجلسة انتقائية
 محدودة واستهدفت للأسهم الكبيرة

الناض: الجوائز الممنوحة تؤكد زيادة «بيتك» وتعكس ثقة العملاء،

«غلوبال فاينانس» تمنح «بيتك» جائزة «أفضل مؤسسة مالية إسلامية في الخليج لعام 2016»



الناض وألق ابوان مستلمة جوائز «بيتك» تركيا،

الإسلامية في الجغرافيات المختلفة التي جعل
 بها «بيتك» كمنطقة الخليج العربي وتركيا،
 حيث حقق «بيتك» نجاحات مهمة في الأسواق
 التي يعمل بها في من خلال بنوك المجموعة التي
 ساهمت في تمويل مشاريع تنموية كبرى وتقديم
 الدعم الفعّو والتشريعي لنشر صناعة التمويل
 الإسلامي.

وأشار الناض إلى أن «بيتك» يقوم بدوره
 الوطني في المساهمة في تمويل المشاريع التنموية،
 وذلك المساهمة في تمويل عجز الموازنة من
 خلال عدة إصدارات تروق الدين العام، لافتا في
 هذا الصدد إلى أن «بيتك» يمتلك خبرات واسعة
 مستمدة من تمويل مشاريع تنموية عملاقة في
 مجال البنى التحتية في المنطقة امتدت لتخلف
 قطاعات النفط والغاز والمنشآت الضخمة وغيرها
 من القطاعات الحيوية.

وعن «بيتك-تركيا»، قال الناض إنه أحد
 أصول الاقتصاد التركي وله مساهمات كبيرة في
 تمويل مشاريع الدولة، ويتميز بأسلوب عمل قائم
 على التركيز على خدمة العملاء والالتزام بالمعايير
 الأخلاقية، بالإضافة إلى نهجه المصري القائم
 على القيمة المضافة، حيث يقدم «بيتك-تركيا»
 مجموعة واسعة من المنتجات المبتكرة والمصممة
 خصيصا من أجل تلبية احتياجات قاعدة عملاء
 متنوعة في جميع القطاعات، وبمنز البنك نفسه
 عن منافسيه من خلال توسيع نطاق الاستفادة من
 أحدث التقنيات لتقديم منتجات وخدمات مبتكرة.
 ويشترك «بيتك» في الاجتماعات السنوية
 لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي لعام 2016
 المتعددة حاليا في واشنطن- الولايات المتحدة
 الأمريكية عبر وفد يضم الرئيس التنفيذي
 للمجموعة، مارن الناض وعدد من كبار
 البنك متمثلة برئيس الإستراتيجية للمجموعة
 وفهد الخيزيم، ورئيس الخزانة للمجموعة عبد
 الوهاب الرشود، ورئيس التمويل للمجموعة
 أحمد الخرجي، وكذلك الرئيس التنفيذي لـ«بيتك-
 تركيا، ألق ابوان، ورئيس التنفيذي لـ«بيتك-
 كابيتال» عبد العزيز المرزوق.

حصد بيت التمويل الكويتي «بيتك» جائزتي
 «أفضل مؤسسة مالية إسلامية في الخليج»
 و«أفضل مزود للتمويل الإسلامي للمشاريع»
 من مجلة غلوبال فاينانس العالمية Global
 Finance المرموقة لعام 2016، فيما حصد
 «بيتك-تركيا» جائزة «أفضل مؤسسة مالية
 إسلامية في تركيا»، وذلك ضمن حفل الجوائز الذي
 أقيم في واشنطن- الولايات المتحدة الأمريكية،
 لأفضل مؤسسات تمويلية إسلامية على مستوى
 العالم لعام 2016.

وذكرت المجلة في تقرير لها أن البنوك الفائزة
 هذا العام هي التي ساهمت في نمو التمويل
 الإسلامي ونجحت في تلبية احتياجات عملائها
 من المنتجات المصرفية المتوافقة مع أحكام
 الشريعة الإسلامية ورست دعائم استدامة نمو
 صناعة التمويل الإسلامي في المستقبل بكفاءة
 عالية وأدوات ومواكبة لأحدث التقنيات التمويلية
 والمصرفية.

وأشارت المجلة إلى أنها استندت في اختياراتها
 إلى عدة معايير مهنية رفيعة مبنية على
 استشارات مكثفة مع مصرفين ومحلين وخبراء
 ماليين متخصصين في جميع أنحاء العالم، أهمها
 نمو الأصول، والربحية، والتوسع الجغرافي،
 والعلاقات الاستراتيجية، وتطوير الأعمال
 والمنتجات، فضلا عن الابتكار التقني في تقديم
 الخدمة، وسعة المؤسسة، ورضا العملاء، وراي
 المحللين.

وأل الرئيس التنفيذي لمجموعة «بيتك» مارن
 سعد الناض في تصريح صحفي على هامش
 تسليم الجوائز في حفل توزيع الجوائز الذي عقد
 خلال الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي
 والبنك الدولي في واشنطن، أن حصول «بيتك»
 على هذه الجائزة من قبل مؤسسة عالمية مرموقة
 ومحايدة في حجم «غلوبال فاينانس»، يؤكد
 ريادة «بيتك» عالميا كمؤسسة مالية إسلامية،
 فيما يعكس ثقة العملاء في البنك، مشيرا إلى
 أن الجوائز الثلاث تأتي تتويجا لجهود «بيتك»
 في توفير أعلى مستوى من الخدمات المالية

العجمي: نسعى لزيادة الطاقة الإنتاجية للمصانع عبر زيادة القسائم المتاحة

عفاء جمري لاستيراد الآلات
 والسود الأولية للمصانع
 الكويتية.
 وفي شأن خدمة (الشباك
 الواحد) الرامية إلى تسهيل
 معاملات المواطنين قال العجمي
 إن الهيئة قامت بالربط
 الإلكتروني مع ست جهات
 حكومية منها الهيئة العامة
 للبيئة والهيئة العامة للغوى
 العامة والإدارة العامة للاطفاء
 والجمارك.

ويشارك في المعرض الذي
 افتتحته ورئاسة الشؤون
 الاجتماعية والعمل ووزارة
 الدولة لشؤون التخطيط
 والتنمية الكويتية هذ الصبح
 اليوم الأحد ويستمر ثلاثة أيام
 الشركات والمصانع الكويتية
 المسجلة لدى تصاد التصار
 الصناعات الكويتية وبعض
 الجهات المختصة.

وبين أن منطقة (الشعبية
 الغربية) تضم نحو 35 مشروعا
 صناعيا جديدا بقيمة تقدر بنحو
 مليار دينار كويتي (الدينار
 يعادل 3,3 دولار أمريكي)
 متوقعاتها أن تحقق عوائد مالية
 كبيرة تحرك عجلة الاقتصاد
 المحلي لأسما القطاع الصناعي.

وقدما يخص منطقة الشاذبية
 أفاد أنه سيتم تخصيص قسائم
 صناعية فيها بعد موافقة بلدية
 الكويت على المخطط التنظيمي
 للمنطقة في نوفمبر المقبل.
 وأشار العجمي إلى وضع
 خطة تنموية لمنطقة النعاجم
 وادرجها ضمن ميزانية عام
 2017 لتشجيع البنى التحتية
 للمنطقة وتخصيص قسائم
 صناعية.
 وحول الإعفاءات الجمركية
 التي تقدمها الهيئة ذكر العجمي
 أن هيئة الصناعة تقوم بتقديم

قال المدير العام لهيئة العامة
 للصناعة الكويتية بالإنابة
 محمد العجمي أن الهيئة تعمل
 على زيادة الطاقة الإنتاجية
 للمصانع القائمة في البلاد عبر
 زيادة اعداد القسائم الصناعية
 المتاحة.

وأوضح العجمي في كلمة
 له في ندوة أقيمت على هامش
 افتتاح معرض اتحاد الصناعات
 الكويتية الذي يقام تحت رعاية
 أميرية سامية أن الهيئة وزعت
 230 قسيمة في مناطق (الشعبية
 الغربية) و(أمفرة) و(صحن)
 لتوسعة المصانع القائمة بيقية
 زيادة طاقتها الإنتاجية بما يعود
 بالنفع على الاقتصاد الوطني.
 وأضاف أن الهيئة تسعى إلى
 تحديد وتوجيه الصناعة المحلية
 للمساهمة في حل مشكلة بطالة
 الشباب وانخراطهم في سوق
 العمل.

بنك برقان يوقع اتفاقية شراكة حصرية مع جراند سينماز

أعلن بنك برقان عن توقيع اتفاقية شراكة
 حصرية مع جراند سينماز، إحدى أقدم وأحدث
 شركات دور السينما في الكويت.
 وسيحصل عملاء بنك برقان بموجب هذه
 الاتفاقية، على مزايا حصرية على مدار العام
 منها مشاهدة العروض الأولى لأحدث الأفلام
 السينمائية بالإضافة إلى خصومات على أسعار
 التذاكر، كما يمكن لعملاء بنك برقان حجز

تذاكرهم باستخدام بطاقات بنك برقان عن طريق
 الموقع الإلكتروني الخاص بجراند سينماز أو من
 خلال التطبيق الخاص بهم أو عبر شباك التذاكر
 سواء في مركز الجمراء للتسوق أو ذا جيت مول.
 يحرص كل من بنك برقان وجراند سينماز
 على تعزيز ثقة عملائهم من خلال تقديم خدمات
 وعروض مواصلة للإستفادة من الخصومات
 المميزة.

يهدف إلى زيادة الوعي المؤسسي حول التقاعد وإدارة مزايا الموظفين

مؤتمر الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للتقاعد 2016 بالبحرين يلقي زخماً كبيراً

format الذي يوصي به البنك
 الدولي». إضافة إلى ذلك، ومع وجود
 أعداد كبيرة من العمالة الوافدة
 في دول المنطقة، فهناك حاجة
 للتأكد من أن تلك العمالة تتوفر
 لديها خيارات المعاشات التقاعدية
 من خلال القطاع الخاص المنظم،
 والذي يتيح نوعاً من الأمان
 التقاعدي ليهؤلاء الأفراد في
 المستقبل. وفي هذا الإطار، سوف
 تناظر جلسات المؤتمر لشرح
 والتأكد على أفضل الممارسات
 العالمية من الناحية القانونية
 والمحاسبية والإلكترونية لإدارة
 وحماية مكافآت نهاية الخدمة
 بالنسبة للعاملين الوافدين.

واشتمع إبراهيم تصريحه
 قائلا: «في منطقتنا وحدها، يبلغ
 حجم المعاشات التقاعدية في
 القطاع الخاص نحو 30 مليار
 دولار أمريكي، وطبقا لتقديرات
 بعض الخبراء: فإنه وبحلول
 العام 2023، أي بعد سبع
 سنوات من الآن، إذا استمرت
 هذه المنطقة في معاشات قطاع
 الشركات employee savings
 schemes والتقاعد الفردي
 الخاص، وبالمسوى الذي يعكس
 دراسة «تاورن واطسون» التي
 أجريت على 16 دولة في عام
 2015، فإن حجم سوق المعاشات
 التقاعدية سيمبلغ 1,9 تريليون
 دولار أمريكي من الأصول
 الخاصة لإدارة، الأمر الذي
 يحول المنطقة إلى مركز مالي
 متقدم».



إبراهيم خليل

واستطرد إبراهيم قائلا: «على
 الصعيد العالمي، هناك تحديات
 في الحفاظ على مستويات الحاتية
 معاشات الضمان الاجتماعي
 نتيجة للتغيرات في الظروف
 الاقتصادية والديموغرافية
 والاجتماعية، لذا، سيعمل هذا
 المؤتمر على عرض تجارب بعض
 البلدان التي شهدت تطورات في
 البنى التحتية للتقاعد واستكشاف
 خيارات إضافية لما تقدمه أنظمة
 التقاعد العامة، تماشيا مع نموذج
 الدعائم المتعددة لهيكله البنى
 التحتية للتقاعد Three-pillar

وأكد إبراهيم أن المؤتمر الذي
 يجمع بين المؤسسات العامة
 للتقاعد ومزودي حلول التقاعد
 في القطاع الخاص، والمستشارين
 الاقتصاديين والجهات التنظيمية
 للخدمات المالية، ومديري
 الأصول، والشركات المالية
 المتخصصة بهدف إلى زيادة
 الوعي المؤسسي حول أنظمة
 وخدمات التقاعد، وإستكشاف
 مزيد من الحلول والخيارات
 التي تلي احتياجات المواطنين
 والعمالة الوافدة في المنطقة على
 حد سواء.

وسيقيم ممثلو هيئات تقاعد عامة
 من كل من مملكة البحرين والمملكة
 العربية السعودية ومصر والمغرب
 ومؤسسات إحتوارية مرموقة
 بالبحرر خلال المؤتمر، الذي
 اجتذب بعض المشاركين من دول
 مثل اليابان ومغوليا ونيجيريا
 وتاميبيا.

وتشمل قائمة شركاء المؤتمر
 الرئيسيين كل من مجلس التنمية
 الاقتصادية، الشركة قابضة
 للنفط والغاز «نوجا هولدينغ»،
 بورصة البحرين وهيئة التأمين
 الاجتماعي.

وبهذه المناسبة صرح
 إبراهيم خليل إبراهيم، رئيس
 مدراء تطوير الأعمال الحكومية
 والاتصالات بشركة تقاعد
 ورئيس المؤتمر قائلا: «لتلبية
 دعما واسعا، ونشعر بالإيمان
 بالالتزام الكبير الذي خلقه به
 المؤتمر وأهدافه الحيوية».

وأضاف إبراهيم قائلا:
 «استقطب المؤتمر محدثين بارزين،
 بما في ذلك ممثلو منظمات دولية
 هامة مثل البنك الدولي ومنظمة
 الشعاون والتنمية والمجلس
 الدولي للمعاشات التقاعدية،

فائز «الدانة» يزور بنك الخليج لاستلام جائزته



الفائز مع مسؤولي إدارة بنك الخليج

رحب بنك الخليج بفائز
 حمد عبد الرحمن النجار الفائز
 بجائزة الدانة البالغة قيمتها
 500 ألف دينار كويتي، وقدم
 إليه التهنئة أثناء تسليمه
 شيك الجائزة.

وعلى الراغبين في دخول
 سحوبات الدانة، فتح حساب
 قبل 31 أكتوبر للاشتراك في
 سحب مليونية الدانة، الذي
 سيجري في 5 يناير 2017.